الملامح المنهجية في تأليف كتب التيسير النحوي قديما وحديثا

Methodological Features in Writing Grammatical Facilitation Books: Ancient and Modern

(قراءة في كتب المشرق والمغرب نماذج مختارة)

(Reading Selected Examples from the Books of the East and West)

أ.م. د. ميساء طه خماس

Asst. Prof. Dr. Maysaa Taha Khamas

الجامعة المستنصرية/ كلية الاداب

Al-Mustansiriya University / College of Arts

الملخص

حظي موضوع التيسير بالعناية والدراسة منذ بدايات النحو وتوسعه وانتشاره، وتتأتى تلك الأهمية نتيجة شكوى المتعلمين قديماً وحديثاً من صعوبة النحو ووعورته ومعالجته للقواعد النحوية بطريقة فلسفية ومنطقية وجدلية، بعيدة عن الهدف المنشود الذي وضع النحو من أجله وهو صيانة اللسان العربي من اللحن وتجنب الخطأ.

الكلمات المفتاحية: تيسير النحو، المنهج، التأليف النحوي.

Abstract

The subject of facilitation has received attention and study since the beginnings of grammar and its expansion and spread. This importance comes as a result of the complaints of ancient and modern learners about the difficulty and difficulty of grammar and their treatment of grammatical rules in a philosophical, logical and dialectical manner, far from the desired goal for which grammar was created, which is to preserve the Arabic language from melody and avoid errors.

Keywords: facilitating grammar, curriculum, grammatical composition.

المقدمة

أولى دارسي النحو العربي قديما وحديثا اهتماما بالغا، منذ كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، وحتى يومنا هذا، فإن الجهود تتواصل في هذا العلم حتى العصر الحالي الذي نعيش فيه؛ مما ادى الى تطويل وتجاوز الحد المعقول، وإذا بدارسة النحو تخرج عن الهدف التعليمي الذي وجدت من أجله؛ وبذلك تعقدت مسائل النحو، وتنبه بعض النحاة الى ضرورة التيسير على المتعلمين من عامة الناس، والى ضرورة مخاطبتهم على قدر عقولهم بعد إن اغلوا في التعقيد والاغراب، إذ دأبوا منذ القرن الثاني الهجري الى العصر الحديث يضعون في النحو مختصرات، ومتوناً موجزةً يستخلصون فيها من مطولاته قواعده الاساسية، ويضعونها في صيغ مجملة اشبه ما تكون بقوانين مركزة كي تستظهرها الناشئة، وتدرسها دراسة تتيح لها استيعاب اوضاع العربية، ومقومات صياغتها وتمثلها تمثيلا بيناً، فآثرنا في هذا البحث نستجلي الملامح المنهجية في تأليف كتب التيسير النحوي قديماً وحديثاً في علم النحو.

لذلك جاء عنوان هذا البحث (**الملامح المنهجية في تأليف كتب التيسير النحوي قديماً وحديثاً – قراءة في كتب المشرق والمغرب نماذج مختارة**)، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي، وجاء هذا البحث في مقدمة وتوطئة، ومحورين، وخاتمة فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

توطئة

عني الدارسون – قديما وحدثيا بكتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، ومازالت الجهود تتواصل في هذا العلم حتى العصر الحالي الذي نعيش فيه، مما ادى الى تطويل وتجاوز الحد المعقول، واذا بدارسة النحو تخرج عن الهدف التعليمي الذي وجدت من أجله، وبذلك تعقدت مسائل النحو، وتنبه بعض النحاة الى ضرورة التيسير على المتعلمين من عامة الناس والى ضرورة مخاطبتهم على قدر عقولهم بعد ان اوغلوا في التعقيد والاغراب[١].

فقد "دأبوا منذ القرن الثاني الهجري الى العصر الحديث يضعون في النحو مختصرات ومتونا موجزة يستخلصون فيها من مطولاته قواعده الاساسية، ويضعونها... في صيغ مجملة اشبه ما تكون بقوانين مركزة، كي تستظهرها الناشئة، وتدرسها دراسة تتيح لها استيعاب اوضاع العربية ومقومات صياغتها وتمثلها تمثيلا بينا"[٢].

وأول النحاة هو خلف الاحمر (ت ١٨٠ هـ) وهو من معاصري سيبويه، واول من تنبه الى ما اصاب النحو من تطويل وتعقيد، فوضع كتيبا صغيرا سماه (مقدمة في النحو)، اذ قال في بداية كتابه: "لما رأيت النحويين واصحاب العربية اجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل واغفلوا ما يحتاج اليه المتعلم في النحو من المختصر، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويحيط به فهمه، فأمعنت في النظر والفكر في وضع كتاب اجمع فيه الاصول والادوات، والعوامل على اصول المبتدئين، ولم ادع فيه اصلا، ولا اداة، ولا حجة الا أمليتها فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصول

(١) ينظر: اصول النحو العربي في نظر النحاة: ٢٨١ – ٢٨٤.

(٢) تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا: ١٧.

النحو كله"[١]، وبعد ذلك توالت الكتب، فمنها ما وضعت لمعالجة ظاهرة الطول، وتقديم النحو مختصرا خاليا مما علق به من تفصيل وتشعيب، واطناب، واخرى عالجت المنهج، وألف أبو بكر الزُّبَيْدِي الأندلسي كتابًا مختصرًا في النحو (الواضح في العربية) يعد من أشهر الكتب المختصرة الذي ألفه صاحبه في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وربما وضعه بعد أن عمل مربيا لولد الحكم المستنصر بالله صاحب الأندلس[٢] اذ قصد اصحابها ان تكون تعليمية ميسرة[٣].

وذهب ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) إلى أبعد من ذلك في دعواه إلى تيسير النحو، حين حدد الكتب التي يجب على الطلبة دراستها، وذكرها بأسمائها فقال: "إن أقل ما يُجزىء منه-أي علم النحو- كتاب الواضح للزبيدي، أو ما كان نحوه كالموجز لابن السراج"[٤]، واما القواعد النحوية فلم يتعرض لها النحاة لان "إحجام النحاة القدامى عن نقد المادة النحوية نفسها ينسجم والعلم اللغوي الحديث الذي لا يقر صعوبة لغة وسهولة اخرى، ويرى ان كل لغة نظامها الخاص الذي لا يجوز وصفه بصعوبة او سهولة"[٥].

واهم محاولة حصلت في تاريخ النحو العربي هي في القرن السادس الهجري على يد ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ)، التي وضعها في كتابه (الرد على النحاة) اذ دعا الى التمسك بظاهر النصوص وابعاد النحو عن الجدل والفلسفة[٦]، وقامت هذه الدعوة عند ابن مضاء القرطبي على[٧]:

(١) مقدمة في النحو: ٣٣ - ٣٤.
(٢) تيسير العربية بين القديم والحديث: ٤٧
(٣) ينظر: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٣٢ - ٣٣.
(٤) مراتب العلوم: ٦٤
(٥) حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٣٠.
(٦) ينظر: الاتجاهات النحوية الحديثة: ٦٠.
(٧) ينظر: الرد على النحاة: ٨٨، ١٥١ - ١٥٢، ١٥٦ - ١٥٩، ١٦١ - ١٦٤.

١) الاقرار بصعوبة النحو العربي، وسيطرة النزعة المنطقية والفلسفية على بناء قواعده، والاسراف في التأويل، مما يجعله بعيدا عن طبيعة اللغة.
٢) الغاء نظرية العامل.
٣) الغاء القياس (الصناعي) لان النحاة تمادوا فيه، وعدّوه منبعا رئيسا تستمد منه القواعد النحوية.
٤) الغاء التمارين غير العملية التي تبتعد عن روح اللغة، اذ لا وجود لها في الاستعمال الواقعي للغة.
٥) الدعوة الى الغاء العلل الثواني والثوالث، والاكتفاء بالعلل الأوائل؛ لأنها تكفي الدارس، فالفاعل مرفوع، وهي علة اولية فلا حاجة بنا الى السؤال لماذا كان الفاعل مرفوعا؟ لان هذا سيؤدي الى العلل الثواني وهكذا، وبهذا ينفتح الباب واسعا للتعليل المنطقي الفلسفي، ولعل قولنا: هكذا نطقت العرب يقطع الطريق على كل علة.
٦) تيسير بعض الابواب النحوية، مثل: الاشتغال، والتنازع، وعدها من الابواب التي تمحّل فيها النحاة، وابتعدوا عن حقائق اللغة، وطبيعتها.
٧) تسهيل بعض القواعد الصرفية.
٨) الابتعاد عن التقدير قدر الامكان، ورفض القول بتقدير متعلقات الظرف، والجار والمجرور، والنظر الى الجمل على انها وحدات لغوية قائمة بنفسها، يفهمها السامع من دون تقدير[١].

(١) ينظر: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٢٥، فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث (اطروحة دكتوراه): ٧.

بهذه الدعوة تصدى ابن مضاء القرطبي لمذهبه الظاهري الذي يقوم على التمسك بظاهر النص، وامتازت هذه الدعوة بالشمول بحيث امتدت الى عقد النحو وصعوباته فتناولها بالحل والتيسير[١]، و"ابن مضاء أحد رواد الاصلاح في تاريخ النحو سواء أكان مبدعا في آرائه أم مقلدا لغيره؛ لأنه بتأليفه كتاب (الرد على النحاة) أحيا سنة من سبقوه الى النقد ومحاولة التجديد"[٢].

اما في العصر الحديث ظهرت محاولات لتيسير قواعد اللغة وطرائق تدريسها، وأظهر محاولة لإصلاح النحو في العصر الحديث هي محاولة الاستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) وهي المنارة التي انارت السبيل لكل من فكر في محاولة جديدة لتيسير النحو[٣]، ومحاولة الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، ومحاولة الدكتور عبد الستار الجواري في كتابه (نحو التيسير دراسة ونقد منهجي).

أولا: أسس التجديد والتيسير عندهم:

هي مجموعة من الأسس والمفاهيم التي اتفقوا على بلورتها عدد من النحاة المجددين امثال: ابن مضاء القرطبي، والاستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور عبد الستار الجواري وغيرهم، وقد استنبط الدكتور نعمه رحيم العزاوي هذه الاسس في اعمال اهل التجديد والتيسير حتى تجاوزت أكثر من عشرة أسس هي[٤]:

(١) ينظر: حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٣٦.

(٢) المفتاح لتقريب النحو: ٧٧.

(٣) ينظر: الاتجاهات الحديثة في النحو: ٦١.

(٤) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١٢٧ – ١٦٠.

١) إلغاء العامل النحوي:

العامل في لسان العرب هو "ما عمل عملا ما فرفع او نصب او جرّ او جزم، كالفعل، والناصب، والجازم، وكالأسماء التي من شأنها ان تعمل ايضا، كأسماء الفعل، وقد يعمل عمل الشيء في الشيء، احداث فيه نوعا من الاعراب"[١]، والعامل لفظي ومعنوي، وجعلوا الفعل اصل العمل، والاسماء محمولة عليه، والحروف عندهم عوامل ضعيفة فلا تعمل الا مختصة[٢]، وقوة عمل الفعل عندهم جعلته "يعمل متقدما او متأخرا ويعمل مذكورا، او محذوفا، ويعمل رفعا ونصبا، وهو من القوة بحيث أعار القدرة على العمل اسماءً وحروفا؛ لأنها تضمنت معناه"[٣].

والعامل عند ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) هو المتكلم، وهذا في قوله: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم؛ إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظي، ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضافة اللفظ للفظ او باشتمال المعنى على اللفظ"[٤]، أي الإعراب عند النحاة القدماء هو أثرٌ لعامل لفظي، كالفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل، وحرف الجر الذي يعمل الجر في الاسم، او العامل معنوي كالابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ، والتجرد من الناصب والجازم الذي يعمل الرفع في الفعل المضارع، وكالإضافة التي ذهب قومٌ الى انها عامل معنوي تعمل الجر في المضاف اليه، وعدها آخرون عاملا لفظيا، اذ رأى هؤلاء ان المضاف هو العامل[٥].

---

(١) لسان العرب، مادة (عمل): ١٣ / ٥٠٤.

(٢) ينظر: الاشباه والنظائر: ١ / ٢٩٣ - ٣٠٠، واللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٨٩، الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ٧٧.

(٣) في النحو نقد وتوجيه: ١٠٠، وينظر: الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ٧٧.

(٤) الخصائص: ١ / ١٠٩ - ١١٠.

(٥) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١٢٨، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: ٤٦.

وابن مضاء القرطبي دعا الى إلغاء العامل اللغوي بقوله: "اما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا الفاظها، ولا معانيها؛ لأنها تفعل ذلك بإرادة ولا بطبع!"[١]، أي ان "الفاعل عند القائلين به اما ان يفعل بإرادة كالحيوان، واما ان يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرّد الماء، ولا فاعل الا الله عند اهل الحق، وفعل الانسان وسائر الحيوان فعلُ الله تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل"[٢].

وفي العصر الحديث أول من دعا الى فكرة إلغاء العامل هو الاستاذ إبراهيم مصطفى[٣]، وهذه الدعوة لاقت رواجا كبيرا عند اهل دعوات اصلاح النحو وتيسيره، فالدكتور عبد الستار الجواري – مثلا – يرى ان العامل "هو السبب الاول الذي خرج بالإعراب حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته في النحو، وهو الذي خلف فيه ابوابا لا لزوم لها، ولا فائدة فيها، وعقدّ قواعد الاعراب تعقيدا لا مزيد عليه"[٤].

والدكتور مهدي المخزومي كان أكثر صراحة في رفض العامل النحوي بقوله: "فقد حاولت..... ان اخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وان اسلب العامل النحوي قدرته على العمل،.....، واذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبنى عليه من تقديرات محتملة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبطل كل ما عقدوا من ابواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع، وباب الاشتغال....."[٥].

(١) الرد على النحاة: ٧٨.

(٢) الرد على النحاة: ٧٨، وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١٣٢.

(٣) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١٣٢، وإحياء النحو: ١٩٤ – ١٩٥

(٤) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: ٤٦.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦، وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١٢٨ – ١٢٩.

٢) إلغاء التعليل:

التعليل عند الامام الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، هو "تقرير ثبوت المؤثر لأثبات الاثر"[١]، والزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) جعل العلل على ثلاثة اقسام بقوله: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة اضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية، فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب.....، فأما العلة القياسية فأن يقال: لمن نصبت زيدا بـ(إنّ)، في قوله (إنّ زيدا قائمٌ): ولم وجب ان تنصب (إنّ) الاسم؟.....

واما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (إنّ) بعد هذا، مثل ان يقال: فمن اي وجهة شابهت هذه الحروف الافعال؟ وبأي الافعال شبهتموها؟ أ بالماضية، ام المستقبلية ام الحادثة في الحال، ام المتراخية، ام المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها؟ الى ما قدم مفعوله فاعله، نحو: (ضرب زيدا عمرو)، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله؛ لأنه هو الاصل وذلك فرع ثان؟"[٢].

وابن مضاء القرطبي الغى فكرة التعليل، ولاحظ ان في النحو عللا أولى وثانية وثالثة، وارتضى ابقاء العلل الاولى التعليمية التي تسوغ الحكم النحوي، ورفض ما عداها، ومثل للعلة الاولى يقول النحاة: ان الفاعل مرفوع وهي علة توضح حكم الرفع في الفاعل ولابأس بها، بل لعلها ضرورية، غير ان النحاة لا يكتفون بهذه العلة، بل يزيدون عليها علة ثانية لبيان السبب في رفع الفاعل، فيقولون انه رفع للفرق بينه وبين المفعول، ثم لا

يكتفون بهذه العلة الثانية بل يأتون بعلة ثالثة لبيان السبب في ان الفاعل رفع لم ينصب، وكان ينبغي ان يعكس الحكم الاعراب فينصب الفاعل ويرفع المفعول، حينئذ يأتون بعلة ثالثة، فيقولون ان الفاعل رفع؛ لأنه قليل، ونصب المفعول؛ لأنه كثير، ولما

(١) التعريفات: ٥٤.

(٢) الايضاح في علل النحو: ٦٤ – ٦٥.

كان الرفع ثقيلا والنصب خفيفا، اعطي القليل الثقيل، وأعطي الكثير الخفيف، ليتم التوازن، وواضح ان العلة الاولى التي تسوغ الحكم النحوي هي التي يحتاج اليها المتعلم، اما العلتان الثانية والثالثة فهما مما افترضه النحاة واختلقوه اختلاقا، ولابد من الاشارة ان ابن مضاء القرطبي استفادة من تقسيم الزجاجي العلل النحوية على علل تعليمية وقياسية وجدلية[١].

٣) إلغاء الاعراب التقديري والمحلي:

في كتب النحاة ذكروا ان الذي تقّدرُ فيه الحركات وهي ثلاثة انواع[٢]:

١) ما تقدّر فيه الحركات كلها.
٢) ما تقدّر فيه حركتان فقط.
٣) ما تقدّر فيه حركة واحدة.

أي ان الاسماء المعربة على اقسام سبعة تبعا للعلامات التي تظهر على اخر كل منها وهي[٣]:

١) اسم تظهر فيه الحركات الثلاث وهو اكثر الاسماء.
٢) اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها وهو الاسماء الخمسة.
٣) اسم تظهر فيه حركتان، ضم وفتح وهو الممنوع من الصرف.
٤) اسم تظهر فيه حركتان، ضم وكسر وهو الجمع بالألف والتاء (جمع المؤنث السالم).
٥) اسم تظهر فيه حركة واحدة وهي الفتح وهو المنقوص.
٦) اسم تظهر فيه الف ونون او ياء ونون وهو المثنى.

(١) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٣٨ – ٣٩.
(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٦٣، ٦٦، ٦٧.
(٣) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٧٦ – ٧٧.

٧) اسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون وهو المجموع بهما.

مثال ذلك الاسم المقصور نحو: (جاءَ الفتى) فتكون الالف ساكنة، وتقدر الحركات الثلاث لتعذر تحركها، لكن هناك اسماء مبنية تلازم حالة واحدة، كلزوم (هؤلاءِ) الكسرة و (منذ) الضمة، و (أينَ) الفتحة[١]، فعندما نقول: جاءَ هؤلاءِ، فـ(هؤلاءِ) اسم إشارة مبني على الكسر في في محل رفع فاعل، وهذا هو (الاعراب المحلي).

والاعراب التقديري والمحلي لم يرض اصحاب دعوات التيسير "فلا يقال في مثل (الفتى) انه معرب بحركات مقدرة على اخره منع من ظهورها التعذر..... وكذلك الاعراب المحلي، فمثل: (هذا هدى) تعرب فيه (هذا) مبتدأ مبنيا على السكون في محل رفع...."[٢].

اما الدكتور شوقي ضيف في مقدمته لتحقيق كتاب (الرد على النحاة) ذكر "من الواجب ان نكتفي هنا ببيان وظيفة الاسم المبني، فنقول انه مبتدأ، او فاعل، او نحو ذلك، ولا نستمر، فنقول: انه مرفوع مثلا بضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر، او بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، او نقول انه في محل رفع؛ لأنه مبني"[٣]، والغى الدكتور مهدي المخزومي الإعرابين (التقديري والمحلي) في اعرابه للجمل الاسمية أو الفعلية أو الظروف الواقعة خبرا للمبتدأ[٤].

(١) ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة: ١ / ١٨٦، الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ٨٣.

(٢) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا: ٧٩، الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ٨٣.

(٣) الرد على النحاة (مقدمة المحقق): ٧٢، وينظر: الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ٨٣.

(٤) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١١٩.

٤) توسيع مفهوم النحو:

النحو هو "علم يبحث فيه عن احوال اواخر الكلم إعرابا وبناءً"[١]، وقد سماه بعضهم بعلم الاعراب[٢]، والدارسون المحدثون لم يقبلوا في (تقصير او قصر) النحو على الاعراب بل رأوا في ذلك تضييقا للنحو وانحرافا عن وظيفته، والاستاذ إبراهيم مصطفى كان الأول من نبه على ذلك بقوله: "فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقا منحرفة، الى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام واسرار تأليف العبارة"[٣].

اما الدكتور عبد الستار الجواري كانت وجهة نظره مشابهة لنظرة الاستاذ إبراهيم مصطفى بقوله: "ان المتأخرين قد ألزموه فروعا من فروع هذا المعنى وصرفوه اليه وجعلوه فنا مختصّا بالإعراب والبناء"[٤].

وسعى الدكتور أبراهيم مصطفى الى تحرير النحو من مفهومه الضّيق وتوسيع مداه بجعل النحو "هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب ان تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن ان تؤدي معناها"[٥]، وذكر ايضا "ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها، وبُيّنت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافيا في فهمك معنى الجملة، وإحاطتك بمدلولها، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها، وبناء جملها، وذلك نحوها"[٦]، ولكي يعزز وجهة نظره.

---

(١) حاشية الصبان: ١ / ٤٩.

(٢) ينظر: المفصل للزمخشري: ٥، وإحياء النحو: ١.

(٣) إحياء النحو: ٢ – ٣.

(٤) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: ١٠.

(٥) إحياء النحو: ١.

(٦) إحياء النحو: ٢.

قال: "وكثير من اللغات لا إعراب فيها، ولا تبديل لآخر كلماتها، ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصّلة تبين نظام العبارة وقوانين تأليف الكلام"[١]. اما الدكتور مهدي المخزومي فيرى ان الدرس النحوي "هو الكلمة مؤلّفة مع غيرها، او هو الجملة، وتدرس الجملة فيه من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير، او ذكر وحذف، او إضمار واظهار، ومن حيث ما يطرأ عليها - اي الجملة - من استفهام او نفي، او توكيد، كل هذا ممّا يرتبط ارتباطا بموضوع الدرس النحوي - اي الجملة - ارتباطا وثيقا، لا يصحّ إغفاله، او إهماله"[٢].

٥) الاعتماد على المنهج الوصفي:

المنهج الوصفي هو "ان ينظر الى اللغة نظرة وصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية الموجودة بالفعل، ولا يهدف من ذلك الى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة، بل كلّ ما يهدف اليه هو وصف نظام اللغة (الصوتي)، و(الصرفي) و(النحوي)، ووضع معاجمها"[٣]، ويُعَدّ (دي سوسير) هو مؤسس علم اللغة الحديث وصاحب فكرة (المنهج الوصفي) الذي ذهب الى ان المنهج الوصفي إنما هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها[٤]، ويقوم المنهج الوصفي على ثلاثة أسس هي[٥]:

١) وحدة الزمان: اذ اكدّ الوصفيون تحديد الزمان الذي تقع في محيطه الدراسات اللغوية، لانّ اللغة معرضة للتغير المستمر.

٢) وحدة المكان: ولا يقل تحديد المكان عن تحديد الزمان أهمية عند النحويين الوصفيين، فاللغة تنمو وتتطور باختلاف الامكنة والبقاع كما أنّ المنهج

(١) إحياء النحو: ٢.

(٢) النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٨.

(٣) مدخل الى علم اللغة: ١٣٥.

(٤) ينظر: علم اللغة العام: ٩.

(٥) ينظر: مدخل الى علم اللغة: ١٣٨ - ١٤١، الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ١٢٠.

الوصفي يتطلب الاستقرار وتجانس الخصائص في اللغة التي يتخذها موضوعا لدراسته.

٣) وحدة المستوى: وأكدّ الوصفيون التزام مستوى واحد، وعدم الخلط بين المستويات عند دراسة اللغة، فلغة الشعر – مثلا – تمثل مستوى خاصّا يختلف عن مستوى لغة النثر، لذلك لا ينبغي ان يخلط بين المستويين عند دراسة اللغة وصفيا، فلكل مستوى خصائصه التي تميزه من صاحبه.

والدكتور مهدي المخزومي اراد في محاولته التجديدية ان يظهر نحويا وصافا بقوله: "ليس من وظيفة النحوي الذي يريد ان يعالج نحوا للغة من اللغات ان يفرض على المتكلمين قاعدة، او يخطئ لهم اسلوبا لان النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك بحال"[١]، وذكر الدكتور مهدي المخزومي في حديثه عن المنهج الوصفي بقوله: "النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطورا ابداً والنحوي الحق هو الذي يجري وراء اللغة يتبع مسيرتها ويفقه اساليبها ووظيفة النحوي ان يسجل لنا ملاحظاته ونتائج اختباراته في صورة اصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللغة واستعمالات اصحابها، وان يصف لنا ما يطرأ على الكلمة او الجملة واوضاعها المختلفة"[٢]، اي ان اللغة متطورة، وان على النحوي ألا يكف عن متابعتها وألا يكتفي بما انتهى اليه من صياغة نموذج لغويّ يفرضه على العصور كلها، على نحو ما فعل النحاة العرب[٣].

(١) في النحو نقد وتوجيه: ١٩، وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسره في العصر الحديث: ١٥٤.

(٢) في النحو نقد وتوجيه: ١٩، وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسره في العصر الحديث: ١٥٤ – ١٥٥.

(٣) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسره في العصر الحديث: ١٥٤.

اما الدكتور عبد الستار الجواري فهو ينكر المنهج الوصفي ويميل الى تعليل الظاهرة النحوية بما يصح ان يكون سببها والباعث عليها، لان ذبك يقره المنهج العلمي، وتقضي اصول البحث والتدريس بتشجيعه[١].

٦) تفسيرهم للجملة:

الجملة تنقسم الى اسمية وفعلية وظرفية عند القدماء بالنظر الى الكلمة المتقدمة، فان كانت اسما فهي من قبيل الجمل الاسمية، وان كانت فعلا فهي من قبيل الجمل الفعلية، قال ابن هشام: "فالاسمية هي: التي صدرها الاسم، كزيدٍ قائمٌ، وهيهاتَ العقيقُ، وقائمٌ الزيدانِ، عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون.

والفعلية هي: التي صدرها فعل، كقامَ زيدٌ، وضُرِبَ اللصُ، وكان زيدٌ قائما، وظننتهُ قائما، ويقومُ زيدٌ، وقُمْ"[٢].

والدكتور مهدي المخزومي رفض تقسيم النحاة هذا، وذلك لقيامه على اساس لفظي محض داعيا الى تقسيم الجملة على اساس اخر ينسجم مع طبيعة اللغة، وعبّر عن هذا المعنى بقوله: "وينبغي ان يستند تقسيم الجملة الى المسند لا الى المسند إليه، كما فعلوا؛ لأن أهمية الخبر او الحديث انما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة"[٣].

لذلك الجملة الفعلية عنده "هي الجملة التي يكون فيها المسند دالا على التغير والتجدد، او بعبارة اخرى، هي التي فيها المسند فعلا؛ لان الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدلّ على تجدد الإسناد وتغيُّره، وذلك نحو: قامَ خالدٌ، ويقومُ خالدٌ، وخالدٌ

(١) ينظر: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: ٤٩، في حركة تجديد النحو وتيسره في العصر الحديث: ١٥٥.
(٢) مغني اللبيب: ٢ / ٤٩٢.
(٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٥، وينظر: الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ٨٨.

يقومُ"[1]، والجملة الاسمية عنده "هي التي يكون فيها المسند دالاّ على الدوام، او بعبارة أخرى هي التي لا يكون فيها المسند فعلا، وذلك نحو: محمّدٌ أخوكَ، والحديدُ معدنٌ فأخوك، ومعدن، دالاّن هنا على الدوام"[2]، وهذا يدل على اهتمام الدكتور المخزومي بالنظم لان النحو عنده هو ما أحسن[3].

اما استاذه إبراهيم مصطفى فقد عبر عن ذلك بقوله: "النحو، كما نرى، وكما يجب ان يكون، هو قانون تأليف الكلام، وبيان ما يجب ان تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن ان تؤدي معناها"[4].

وللدكتور عبد الستار الجواري رأي في هذه المسألة وهو قوله: "فإذا انطوى الوصف او المسند على معنى الزمن كان الإسناد إسنادا فعليا وسُمِّت الجملة جملة فعلية؛ لان المسند فيها فعل، واذا خلا الوصف او المسند من معنى الزمن كان الاسناد اسميا وسُمِّت الجملة جملة اسمية، نحن نقول مثلا في موضوع حضور زيدٌ: زيدٌ حاضرٌ، ويحضر زيدٌ، وحضرَ زيدٌ، وكلّ هذا يُعبِّر عن معنى واحد وعن موضوع واحد، ولكننا نقصد مرّة الى الاسناد المجرد من معنى الزمن فنعبِّر بالجملة الاسمية، ونقصد الى الاسناد المقيّد بمعنى الزمن فنأتي بالجملة الفعلية"[5].

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٦، وينظر: الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ٨٨.

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٦، وينظر: الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ٨٨.

(٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٦٧، و في حركة تجديد النحو وتيسره في العصر الحديث: ١٥٤ – ١٥٨.

(٤) إحياء النحو: ١، وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسره في العصر الحديث: ١٥٦.

(٥) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: ١١٤.

ثانيا: مواضع من تيسير النحو عندهم:

من المواضع التي استند إليها الميسرون في تيسير النحو، ما يأتي:

١) أدوات النفي:

دعا الكثير من أهل دعوات التجديد والتيسير الى إعادة تنسيق أبواب النحو على اساس المعنى لا على اساس العمل من ذلك جمع الادوات التى تؤدي وظيفة النفي في باب واحد بدلا من ان تدرس مفرّقة في ابواب تلحق بها لا بسبب وظائفها او معانيها وإنما بسبب أثرها الاعرابي، فالاستاذ إبراهيم مصطفى ذكر ذلك بقوله: "فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام، مختلف الاساليب في العربية متعدد الادوات. ينفى بالحرف، وبالفعل، وبالاسم، وكان جديرا ان يدرس منفردا لتعرف خصائصه وتميز أنواعه واساليبه، ولكنّهُ دُرِس مفرَّقا على ابواب الاعراب ممزّقا..."[(١)]، والدكتور مهدي المخزومي جمع ادوات النفي في باب واحد وجعلها في قسمين: مفردة، ومركبة[(٢)].

٢) إلغاء الاشتغال:

الاشتغال هو "ان يتقدم اسم، ويتأخّر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول وسُلِّط على الاسم الاول لنصبه، مثال ذلك (زيداً ضربته) ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلّطت (ضربت) على (زيد) لقلت: (زيداً ضربتُ) يكون (زيداً) مفعولا مقدما، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم، ومثاله ايضا (زيداً مررتُ بهِ) فان الضّمير وان كان مجرورا بالباء إلا انه في موضع نصب الفعل...."[(٣)].

(١) إحياء النحو: ٣ – ٤، وينظر: الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ٩٤.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٤٦ – ٢٦٣.

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٦٧، وينظر: شرح شذور الذهب: ٤٢٦ – ٤٢٧.

إن للاسم المتقدِّم على الفعل المذكور خمس حالات هي:

١) ما يجب نصبه.
٢) ما يجب رفعه.
٣) ما يرجح نصبه على رفعه.
٤) ما يرجح رفعه على نصبه.
٥) ما يستوي فيه الرّفع والنصب[١].

والنّحويون اختلفوا في عامل النّصب في الاسم المشغول عنه، فسيبويه وجمهور من البصريين ذهبوا الى انه منصوب بإضمار فعل يفسِّره المذكور[٢].

اما الكوفيون ذهبوا الى انه منصوب بالفعل المشغول بالضّمير الواقع عليه[٣].

وابن مضاء القرطبي يرى ان هذا الباب عسرا على من أراد فهمه او تفهيمه، فهناك مسائل في الاشتغال غير مستعملة ولا يحتاج إليها، نحو: (أ زيداً لم يضربهُ إلاّ هو)، و(أخواكَ ظناهما منطلقين)؛ لذلك دعا الى حذف هذه المسائل وامثالها تقوية وتسهيلا للصناعة النحوية[٤].

والدكتور مهدي المخزومي ذهب الى إزالة كل ما علق بالنحو من شوائب وفي مقدمتها باب الاشتغال وباب التنازع[٥].

(١) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٦٨، وشرح شذور الذهب: ٤٢٦ – ٤٢٧.
(٢) ينظر: الكتاب: ١ / ٨١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٥٦، المفصل للزمخشري: ٤٩ – ٥٠.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٥٦.
(٤) ينظر: الرد على النحاة: ١١٨، ١٢٦، ١٢٧.
(٥) ينظر: في النحو نقد وتوجيه: ١٦٣.

٣) إلغاء باب التنازع:

التنازع هو "توجه عاملين الى معمول واحد، نحو: (ضربتُ وأكرمتُ زيداً) فكل واحد من (ضربتُ)، و(أكرمتُ): يطلب (زيداً) بالمفعولية"[١].

والبصريون والكوفيون اختلفوا في أي العاملين أولى بالعمل، فالثاني هو الأولى عند البصريين، لقربه من المعمول، في حين ذهب أهل الكوفة الى أولية الأول، لتقدمه[٢]، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) له رأي مخالف عن البصريين والكوفيين، فانه يرى ان كلا الفعلين يطلب (زيد) نحو: (قامَ وقعدَ زيدٌ)[٣].

اما ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) فهو يضعف قول الفراء بقوله: "من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدي الى ان يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة، وذلك فاسد، واذا لم يجز ان يعملا معا فيه، وجب ان يعمل أحدهما فيه وتقدر للأخر معمولا يدلّ عليه المذكور"[٤].

وابن مضاء القرطبي ذهب الى إعمال الثاني في الاسم الاخير، لقربه آخذا برأي البصريين، وفي ذلك قوله: "ومذهب البصريين أظهر؛ لأنه أسهل، فانه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني، او إضمار على مذهبهم ان كان فاعلا....."[٥]، وابن مضاء أخذ رأي البصريين في إعمال الثاني ولكنه أيدّ ما ذهب إليه الكسائي (ت ١٨٩ هـ) من حذف الفاعل في الأول[٦]، إذ أجاز الكسائي إعمال الثاني وحذف الفاعل من الأول، نحو: (قامَ وقعدَ أخواك)[٧].

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢ / ١٥٧.
(٢) ينظر: الرد على النحاة: ١١٦، شرح المفصل: ١ / ٧٧.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ١ / ٧٧.
(٤) شرح المفصل: ١ / ٧٧.
(٥) الرد على النحاة: ١١٧.
(٦) ينظر: الرد على النحاة: ١٠٨.
(٧) ينظر: شرح المفصل: ١ / ٧٩.

والدكتور مهدي المخزومي دعا الى إزالة ما علق بالنحو من شوائب وفي مقدمة ذلك التنازع والاشتغال[١]، فليس هناك تنازع في نحو: (دخلَ وجلسَ خالدٌ)، فـ(خالد) أحدث الفعلين جميعا[٢]، وبهذا يوافق الدكتور مهدي المخزومي ما ذهب إليه الفراء[٣].

٤) الفاعل ونائب الفاعل:

الفاعل في النحو هو "الاسم، المسند إليه فعل على طريقة فَعَلَ، او شِبهُهُ، وحكمه الرّفع...."[٤]، نحو: قامَ زيدٌ، مررتُ بالقائم أبوهُ، وبالمنطلق أخوهُ، قال ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ): "وخرج بقولنا (على طريقة فَعَلَ) ما أسند إليه فعل على طريقة فعِلَ، وهو النائب عن الفاعل، نحو: (ضُرِبَ زيدٌ)"[٥].

والنائب عن الفاعل هو ان "يُحذف الفاعل، ويُقام المفعول به مُقامه، فيُعطى ما كان للفاعل: من لزوم الرّفع، ووجوب التّأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك، نحو: (نُيِلَ خيرُ نائل)، فخير نائل: مفعول قائم مَقام الفاعل، والأصل: نالَ زيدٌ خيرَ نائل"[٦].

(١) ينظر: في النحو نقد وتوجيه: ١٦٣.
(٢) ينظر: في النحو نقد وتوجيه: ١٦٤.
(٣) ينظر: في النحو نقد وتوجيه: ١٦٤.
(٤) شرح ابن عقيل: ٢ / ٧٤.
(٥) شرح ابن عقيل: ٢ / ٧٥.
(٦) شرح ابن عقيل: ٢ / ١١١ – ١١٢.

اي ان الفاعل ونائب الفاعل مادة واحدة وهذا ما اشار إليه الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في حدّ الفاعل بقوله: "هو ما كان المسند إليه من فعل او شِبهِهِ مقدّما عليه أبدا، كقولك: ضرب زيدٌ، وزيدٌ ضاربٌ غلامَهُ، وحسنٌ وجههُ، وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه"[١].

والاستاذ إبراهيم مصطفى يُعد الفاعل والنائب عنه شيئا واحدا[٢].

(١) المفصل: ١٧.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ٥٤.

الخاتمة

شغلت الدراسات النحوية مشارق الأرض ومغاربها حتى بلغت عنان السماء، وما الدراسات التي بحث فيها علماء النحو في المشرق والمغرب إلا هي محاولة فهم، وتحليل قواعد النحو العربي، وضبط القاعدة النحوية وصولا إلى فهم خبايا القرآن الكريم، وفهم معانيه من خلال دراسة الكلمة نحوياً، ودلالياً، وصرفياً، وصوتياً، وكذلك لتيسير وتسهيل النحو بكل مستوياته اللغوية (نحو، صرف، دلالة، صوت) لطلبة العلم، وللوافدين الأجانب من غير العرب الذين يكثر عندهم اللحن وصعوبة فهم قواعد النحو العربي، فجاء هذا البحث مسلطاً الضوء على الملامح المنهجية في تأليف كتب التيسير النحوي قديماً وحديثاً في كتب المشرق والمغرب.

المصادر والمراجع

- **الاتجاهات الحديثة في النحو**، مجموعة المحاضرات التي القيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية، دار المعارف – مصر، ١٩٥٧ م.
- **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، ١٩٥٩م.
- **الاشباه والنظائر في النحو**، السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الاولى، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٥ م.
- **اصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، محمد عيد، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٧٨ م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة – مصر، ١٩٥٥ م.
- **الايضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دار النفائس – بيروت، ١٩٨٦ م.
- **التعريفات**، الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ١٩٣٨ م.
- **تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده**، شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ١٩٨٦ م.
- **حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك**، أبو محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ)، تحقيق محمود بن الجميل، الطبعة الاولى، مكتبة الصفا – القاهرة، ٢٠٠٢ م.

- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، (د. ت).
- **الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير)**، حسين علي فرحان، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤ م.
- **الرد على النحاة**، ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ)، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الاولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، ١٩٤٧ م.
- **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك**، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار مصر للطباعة – القاهرة، ١٩٨٠ م.
- **شرح المفصل**، ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب – بيروت، (د. ت).
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ت).
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د. ت).
- **علم اللغة العام**، فرديناند دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك المطلبي، دار آفاق عربية – بغداد، ١٩٨٥ م.
- **فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث (اطروحة دكتوراه)**، حاتم حسين علي، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ م.
- **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ١٩٨٦ م.
- **في النحو نقد وتوجيه**، مهدي المخزومي، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٩٦٤ م.
- **في حركة تجديد النحو وتيسره في العصر الحديث**، نعمه رحيم العزاوي، مطابع الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ١٩٩٥ م.

- **الكتاب**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار القلم – القاهرة، ١٩٦٦ م.
- **لسان العرب**، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١ هـ)، طبعه مصورة عن طبعة بولاق معها تصويبات وفهارس منوعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع كوستا تسوماس وشركاه – القاهرة، (د. ت).
- **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، عباس حسن، الطبعة الثانية، دار المعارف – مصر، ١٩٧١ م.
- **مدخل الى علم اللغة**، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- **مراتب العلوم**، ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، أبو محمد علي، تحقيق إحسان عباس. القاهرة ١٩٥٤.
- **المفصل في علم العربية**، الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل، محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، الطبعة الثانية، دار الجيل – لبنان (د. ت).
- **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق نبهان ياسين حسين، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه، ١٩٧٧ م.
- **المفتاح لتقريب النحو**، محمد الكسار، مطبعة الآداب والعلوم – دمشق، ١٩٧٦ م.
- **مقدمة في النحو**، خلف الاحمر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، مطبعة الترقي – وزارة الثقافة الارشاد القومي، (د. ت).
- **نحو التيسير دراسة ونقد منهجي**، احمد عبد الستار الجواري، مطبعة سلمان الاعظمي – بغداد، ١٩٦٢ م.